

مقتل 2 من الكوادر الطبية في سوريا
و7 حوادث اعتداء على مراكز حيوية طبيّة
في آب 2018

مقتل 52 من الكوادر الطبية في عام 2018

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 3 أيلول 2018

المحتوى:

- أولاً: مقدمة ومنهجية.
- ثانياً: ملخص آب.
- ثالثاً: ملخص تنفيذي.
- رابعاً: أبرز الحوادث في آب.
- خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: المقدمة:

منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 تعرّضت المنشآت الطبيّة والعاملون فيها إلى انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، الذي أولى حماية خاصة للمنشآت الطبيّة والعاملين فيها إضافة إلى الحماية العامة المطبّقة على المدنيين والمنشآت المدنيّة.

إلا أنه على الرّغم من ذلك فقد قُصِفَت المشافي والمستوصفات والعيادات والصيدليات، واعتقلَ مئات من الكوادر الطبيّة ومنهم من عُذِّبَ حتى الموت، كما استُهدِفَت فِرَقُ الإسعاف وآلياتهم وباتَ إنقاذ الجرحى عملاً خطراً قد يؤدي إلى الموت.

كانَ النِّظام السوري ولا يزال المرتكب الرئيس والأبرز لمعظم الجرائم بحق الكوادر الطبيّة والمراكز العاملة لها، فقد اقتحمت قواته المشافي واختطفت الجرحى، كما استهدفت المشافي والنقاط الطبيّة بالقذائف والصواريخ والبراميل المتفجرة، وقصفَ بشكل مُتكرّر مراكز الدفاع المدني وقتلَ العديد من كوادره. ولم تسلم أيضاً الشارات الإنسانية الخاصة من الاعتداءات على منشآتها وقتل كوادرها على الرغم من حياديتها وعدم انحيازها.

كما رصدنا اتّباع قوات الحلف السوري الروسي سياسة الضربة المزدوجة¹ - في كثير من الهجمات-، التي غالباً ما يكون ضحاياها مسعفون وعناصر من الدفاع المدني.

¹ سياسة أتبعها النظام السوري والروسي تقوم على مبدأ إعادة قصف الموقع المستهدف ذاته بعد مضي عدة دقائق بهدف إيقاع أكبر عدد ممكن من الحساير البشرية من كوادر الدفاع المدني وفرق الإسعاف والأطباء.



وقد وثّقنا انتهاكات مماثلة ارتكبتها بقيّة أطراف النزاع إلّا أنّها كانت على نطاق أضيق وبوتيرة أقل، فقد اقتحمت عناصر تتبع تنظيم داعش مشافٍ ميدانية ومستوصفات، واختطفت جرحى وأطباءً ومُسعفين، كما منعت بعض الأطباء من مزاوله تخصّصهم طبقاً لقوانينها التمييزية. واستهدفت قوات الحلف (قوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية) عدداً من المشافي والنقاط الطبية.

لا يقتصر أثر الانتهاكات بحق كل من الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني عليهم فقط، بل يمتد إلى حياة الأشخاص الذين يحتاجون خدمات الرعاية الطبيّة والاستشفاء والإنقاذ، وهذا يؤدي بالتالي إلى وفاة العديد من الجرحى والعالقين تحت الأنقاض.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”إنّ الهجمات على المراكز الطبيّة ومراكز الدفاع المدني، وعلى الكوادر الطبية أيضاً وكوادر الدفاع المدني، تُعتبر انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وترقى إلى جريمة حرب من خلال الهجوم الفوضوي وفي كثير من الأحيان المُتعمّد على الأعيان المشمولة بالحماية، لقد تسبّب كل ذلك في آلام مُضاعفة للجرحى والمصابين، وهو أحد الأسباب الرئيسة لتهجير الشعب السوري، عبر رسالة واضحة أنه لا توجد منطقة آمنة، أو خط أحمر، بما في ذلك المشافي، عليكم أن تهاجروا جميعاً أو تَقنوا“.

منهجية:

يرصد هذا التقرير حصيلة ضحايا الكوادر الطبيّة وكوادر الدفاع المدني ومنظمة الهلال الأحمر، الذين قضاوا على يد أطراف النزاع في آب، كما يوثق حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية العاملة لهم، ويستعرض أبرز تلك الحوادث.

وبحسب منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإنّ الكوادر الطبيّة تشمل (جميع القائمين على العمل الطبي من أطباء ومُمرضين ومُسعفين، وصيدالّة، ومخبريين، وإداريين، إضافة إلى العاملين في تشغيل ونقل الوسائط الطبية) في حين أنّنا نقصد بالمراكز الحيويّة الطبيّة (المشافي - النقاط الطبية - المستوصفات - المشافي الميدانية - سيارات الإسعاف).

استندَ التقرير أولاً على عمليات التوثيق والرّصد والمتابعة اليومية التي يقوم بها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل روتيني مستمر، وثانياً على روايات لناجين وشهود عيان ونشطاء إعلاميين محليين تحدّثنا معهم عبر الهاتف أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما قُمنّا بتحليل عدد كبير من المقاطع المصوّرة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التّواصل الاجتماعي، وقد أظهرت مقاطع مصوّرة



بثها نشطاء محليون دماراً واسعاً في مراكز حيوية طبية، ومراكز للدفاع المدني ومنظمة الهلال الأحمر. ونحتفظ بنسخ من جميع المقاطع المصورة والصور الواردة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخ احتياطية على أقراص صلبة، نرجو الاطلاع على المنهجية المتبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في [توثيق الضحايا وتصنيف المراكز الحيوية المدنية](#).

يوثق التقرير عدة حوادث جراء تفجيرات لم تمكن من تحديد الجهة التي قامت بها بدقة؛ نظراً لصعوبة تحديد مرتكبي التفجيرات.

معظم الهجمات التي وثقناها أثبتت التحقيقات فيها أن المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية لا يوجد فيها أية مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة في أثناء الهجوم أو حتى قبله. ولم ترع القوات المعتدية مبدأ التناسب في استخدام القوة، وشكّلت بالتالي كثير من الهجمات جرائم حرب، كما أننا لم نرصد توجيه أي تحذير للمدنيين قبيل الهجوم كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

يتفاوت كم ونوعية الأدلة بين حادثة وأخرى، ونظراً لكثرة ما ورد سابقاً من تحديات، فكثير من الحوادث يتغير توصيفها القانوني؛ نظراً لحصولنا على أدلة أو قرائن جديدة لم تكن بحوزتنا عندما قمنا بنشرها في التقرير، حيث نقوم بإضافة تلك الأدلة والقرائن إلى أرشيف قاعدة البيانات، ومن ناحية أخرى، فكثير من الحوادث قد لا يكون فيها انتهاك للقانون الدولي الإنساني، لكنّها تضمّنت أضراراً جانبية، فنحن نقوم بتسجيلها وأرشفتها من أجل معرفة ما حدث تاريخياً، وحفاظاً عليها كسجل وطني، لكننا لا نصفها بأنها ترقى إلى جرائم.

ما ورد في هذا التقرير يُمثّل الحد الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاكات التي حصلت، كما لا يشمل الحديث الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: ملخص آب:

شهد آب انخفاضاً في حجم العمليات العسكرية في معظم أنحاء سوريا، الأمر الذي انعكس على حصيلة الضحايا عموماً. لكن على صعيد مواز استمرّت للشهر الثالث على التوالي عمليات كشف مصير العديد من المختفين قسرياً لدى قوات النظام السوري المسجلين على أنهم متوفون في دوائر السجل المدني - وقد أصدرنا مؤخراً [تقريراً](#) حول الواقعة - وبحسب سجلاتنا تعود حالتان من تلك الحالات التي وثقناها في آب إلى كوادرات طبية

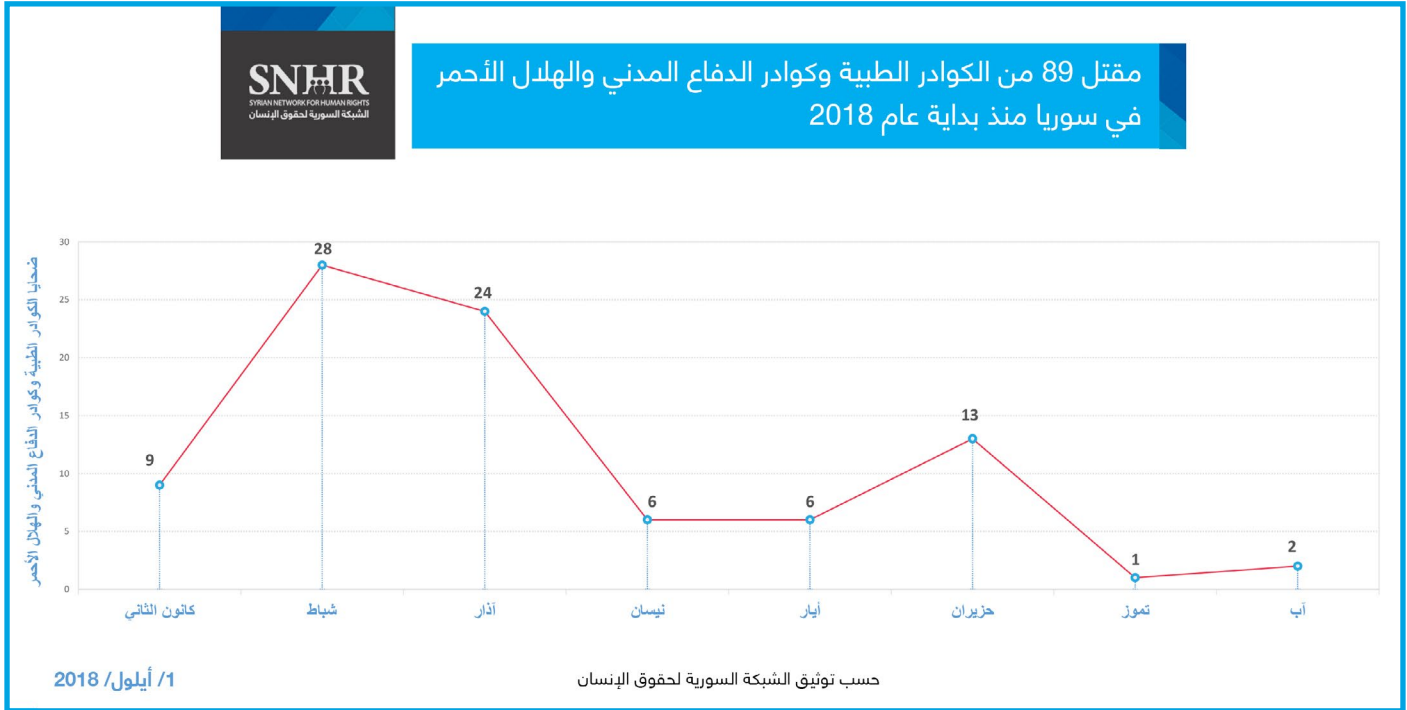


كما ازدادت في شهر آب بشكل ملحوظ عمليات الاختطاف والاعتقال بحق الكوادر الطبية في الشمال السوري على يد كل من هيئة تحرير الشام وجهات أخرى لم تتمكن من تحديدها -وثقنا 4 حالات-، أعلنت على إثرها العديد من المنشآت الطبية عن توقفها جزئياً عن العمل حتى ضمان سلامة كوادرها.

ثالثاً: الملخص التنفيذي:

ألف: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني والهلال الأحمر منذ بداية عام 2018:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2018 حتى أيلول من العام ذاته مقتل 89 من الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني وكوادر منظمة الهلال الأحمر على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا، بينهم 54 على يد قوات النظام السوري. توزعت الحصيلة الإجمالية شهرياً على النحو التالي:



باء: حصيلة أبرز الانتهاكات في آب:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آب 2018، الانتهاكات الرئيسية التالية بحق الكوادر الطبية والمنشآت العاملة لها:

- أعمال القتل:

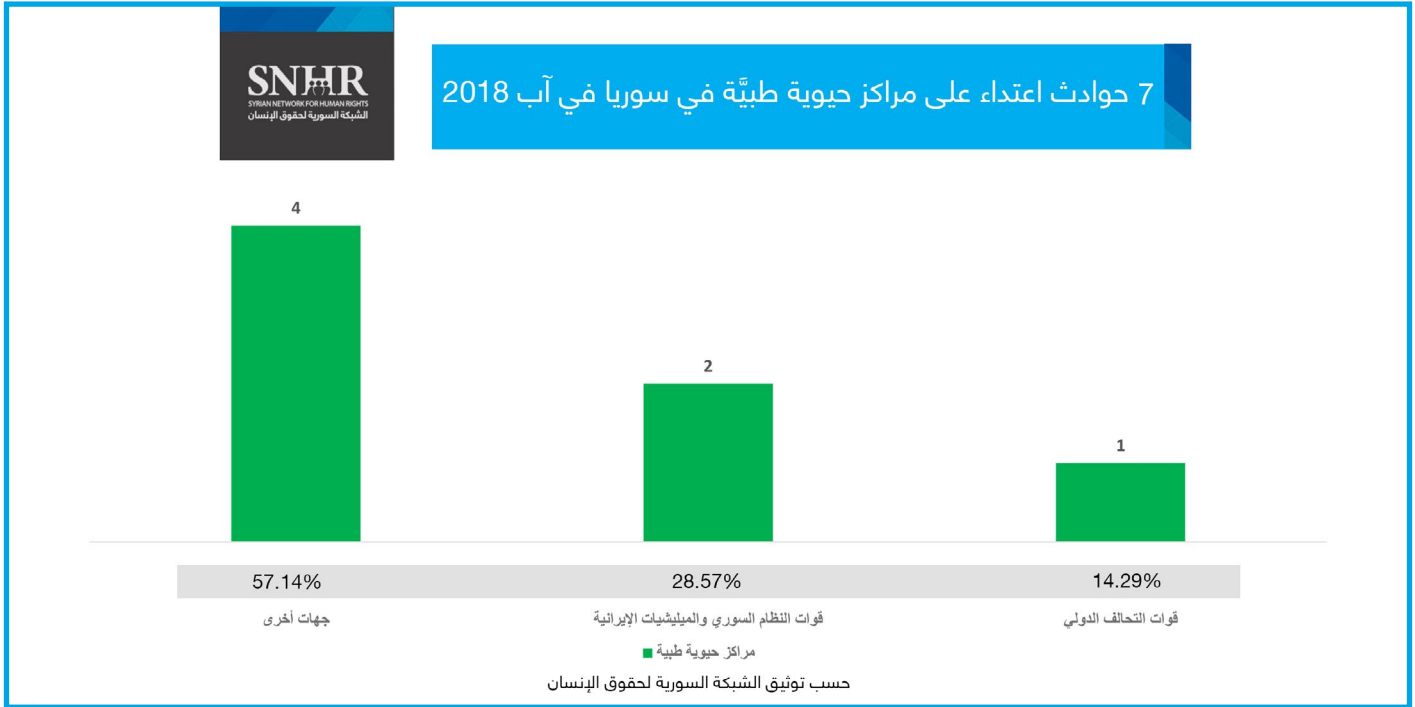
وثقنا مقتل 2 من الكوادر الطبية على يد قوات النظام السوري، توزعا على النحو التالي:

- 1 طبيباً
- 1 ممرضاً



- حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية الطبيّة:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان سبع حوادث اعتداء على مراكز حيوية طبية، توزّعت حسب الأطراف الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:



- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، المليشيات المحلية، المليشيات الشيعية الأجنبية): 2 حادثة اعتداء على منشآت طبية.

- قوات التحالف الدولي: 1 حادثة اعتداء على منشأة طبية.

- جهات أخرى: 4 حادثة اعتداء، توزّعت على النحو التالي:

• 3 منشآت طبية.

• 1 سيارة إسعاف.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

رابعاً: أبرز الحوادث في آب:

ألف: أعمال القتل:

- قوات النظام السوري:

عبد الغفور إبراهيم خلاصي، أخصائي تخدير، وأحد مؤسسي مشفى الزرزور في أحياء مدينة حلب الشرقية، من أبناء قرية كفر نوران بريف محافظة حلب الغربي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأربعاء 28/ تشرين الثاني/ 2012 من مكان وجوده على طريق مطار دمشق الدولي شرق محافظة ريف دمشق، يوم الثلاثاء 7/ آب/ 2018 حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز.

باء: الاعتداء على المراكز الحيوية الطبية:

- قوات النظام السوري:

المراكز الحيوية الطبية:

- المنشآت الطبية (المستشفيات - المستوصفات - النقاط الطبية - المشافي الميدانية):

ليل الجمعة 10/ آب/ 2018 شنّ طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري غارة بالرشاشات - مستخدماً صواريخ صغيرة الحجم - أمام مشفى معرة النعمان المركزي المعروف باسم المشفى الوطني الواقع على الطريق العام شمال شرق مدينة معرة النعمان بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى اندلاع حريق في حديقة المشفى، دون تسجيل أية أضرار في بنائه. تخضع المدينة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

- قوات التحالف الدولي:

المراكز الحيوية الطبية:

- المنشآت الطبية (المستشفيات - المستوصفات - النقاط الطبية - المشافي الميدانية):

الأربعاء 8/ آب/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات التحالف الدولي صواريخ عدة قرب مستوصف البوبدران الطبي في بلدة السوسة التابعة لمدينة البوكمال بريف محافظة دير الزور الشرقي؛ ما أدى إلى إصابة بناء المستوصف بأضرار مادية بسيطة. تخضع البلدة لسيطرة تنظيم داعش وقت الحادثة.



- جهات أخرى:

المراكز الحيوية الطبية:

- المنشآت الطبية (المستشفيات - المستوصفات - النقاط الطبية - المشافي الميدانية):

السبت 4/ آب/ 2018 انفجرت عبوة ناسفة موضوعة داخل سيارة قرب مشفى سرمين الميداني في مدينة سرمين بريف محافظة إدلب الشمالي؛ حصل الانفجار عند نقطة تفتيش (حاجز) تابعة لهيئة تحرير الشام تبعد قرابة 15م من المشفى، ما أدى إلى إصابة سيارة إسعاف تابعة للمشفى بأضرار مادية بسيطة، دون تسجيل أية أضرار مادية في بنائه، لم تتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات. تخضع المدينة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

- إنَّ الحوادث الواردة في هذا التقرير تُمثِّل بشكل لا يقبل التَّشكيك خرقاً لقراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وانتهاكاً عبر جريمة القتل العمد للمادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكل جرائم حرب.
- الهجمات الواردة في التقرير تُشكِّل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286 القاضي بوقف الانتهاكات والتَّجاوزات التي ترتكب في النزاعات المسلحة ضدَّ العاملين في المجال الطبي والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصرياً مهامَّ طبية، وضدَّ وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك ضدَّ المستشفيات وسائر المرافق الطبية الأخرى.
- نؤكد على أنَّ معظم حوادث القصف الواردة في التقرير قد استهدفت أفراداً مدنيين عُزِّل، وبالتالي فإنَّ القوات المعتدية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحقَّ في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
- تُعتبر الهجمات الواردة في التقرير بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أنَّ القذائف قد أُطلقت على منشآت وآليات تستخدم لتقديم الخدمات الطبيَّة ولم توجَّه إلى هدف عسكري مُحدَّد.
- إنَّ عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.



التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارين رقم 2139 و2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام السوري والإيراني والروسي المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.
- إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.
- التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مُستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلّه الكامل، يتوجب التّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدّعم المقدّمة على الصّعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقيات أستانة، وبالتالي لا بُدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.



إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والحوادث التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلّ انتهاكات يومية متفرقة أقلّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIM:

النظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

إلى النظام السوري:

- التوقف عن استخدام الدولة السورية كأثماً ملك عائلة خاص.
- التوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر قتل الكوادر التي تقدم لهم الخدمات الطبية والإسعاف والإنقاذ.
- التوقف عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.
- تحمّل التبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.



• التّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يتوجب على دول التحالف الدّولي أن تعترف بشكل صريح أنّ بعض عمليات القصف خلّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جديّة، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.
- يجب على الدول الدّاعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- يتوجب إيقاف جميع أشكال دعم قوات سوريا الديمقراطية بالسّلاح وغيره، حيث أن تزويد هذه القوات بالسّلاح والدّعم مع العلم بإمكانية استخدامها له في جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية، يُعتبر بمثابة مساهمة في ارتكاب هذه الجرائم.

إلى فصائل المعارضة المسلحة:

ضمان حماية المراكز الحيويّة الطبية ومراكز الدفاع المدني والكوادر العاملة فيها، في جميع المناطق وفتح تحقيقات في الحوادث الواردة في هذا التقرير.

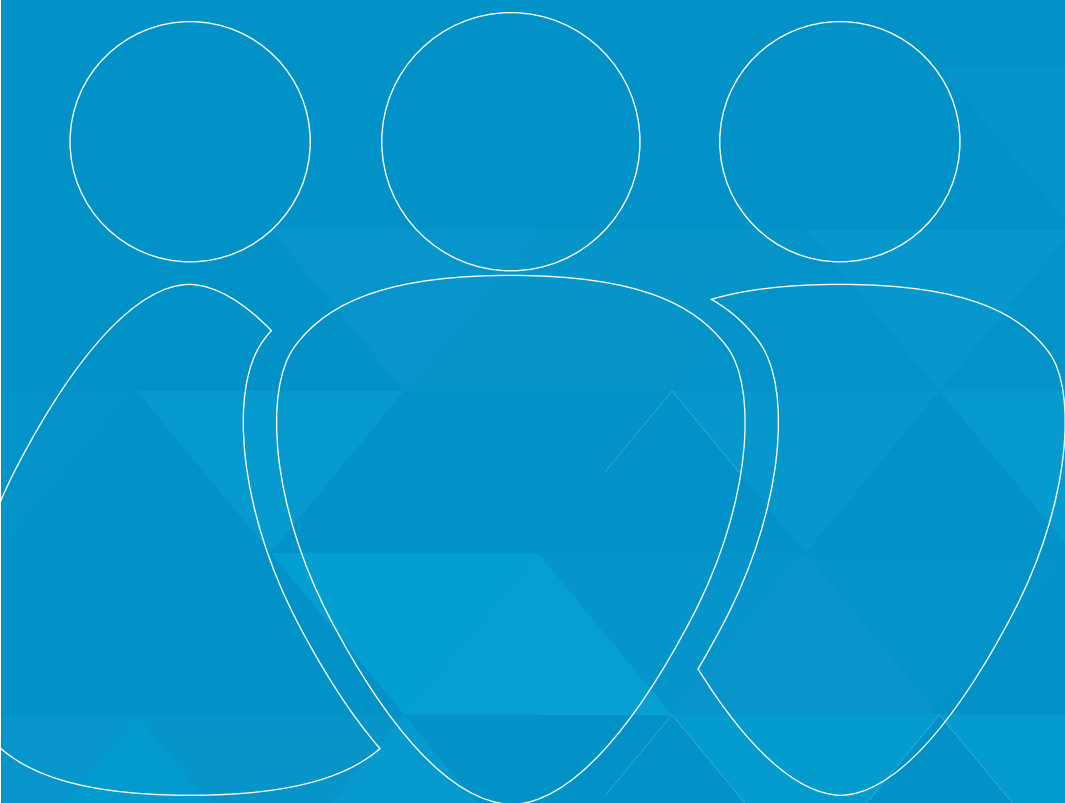
إلى المنظمات الطبيّة حول العالم:

هناك عجز كبير في الكوادر الطبيّة في سوريا بسبب عمليات القتل المستمرة، يجب على الأطباء السوريين أولاً تعويض النّقص الحاد الحاصل داخل سوريا، كما يجب على المنظّمات العالمية إرسال متطوعين للعمل في المناطق غير الخطرة حيث يتم إسعاف المرضى إليها، وقد سجلنا وفاة كثير من المرضى بسبب العجز في الكوادر الطبيّة.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

